

الحكومة للمستهلك ، أو خسارة تتحمل بها نتيجة استخدامه للاجهزة الكهربائية !!..

● ان التناقض كبير بين الدعوة الى اللحاق بعصر التكنولوجيا الحديثة ، الى حد المطالبة بادخال (الكمبيوتر) في المدارس الثانوية ، وبين القاء اللوم على الشعب المصري الذي يستخدم ١٥٠ ألف جهاز تكييف واتهامه بأنه يتسبب في خسارة الدولة لمبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنويا (دون عائد) !!..

● ومن الناحية الحسائية (المحضة) فان القول بأن تشغيل هذه الاجهزة يحتاج الى تشغيل المحطة ٦ آلاف ساعة سنويا معناه أن هذه الاجهزة سوف تعمل ٢٠ ساعة يوميا (صيفا وشتاء) وهذا افتراض ان لم يكن يدعو الى الدهشة ، فهو يدعو الى السخرية !!..

ويبدو ان حكومة الحزب الحاكم مصممة على ان تصيب الشعب (بعقدة الذنب) حتى تيرر قصورها في توفير الخدمات وانشاء المرافق مع ان ما يدفعه هذا الشعب من ضرائب ورسوم جمركية يفوق ما تدفعه شعوب العالم الاخرى بكثير ، ويكفى اننا - في مصر - ما زلنا نعتبر الاجهزة الكهربائية من سلع الاستهلاك (الترفي) وتحصل الدولة رسوما جمركية عليها تصل الى ٣٠٠٪ من ثمنها !!.. بينما يعتبر نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء سنويا - في الدول المتقدمة - هو المقياس لمستوى الحضارة والمدنية !!..

وزراء الحزب الحاكم مطالبون بان يتقوا الله في استخدامهم للغة الارقام ، وفي اتهام الشعب دائما بأنه المسئول الوحيد عن كل تقصير ، ويكفى ان الشعب قد أصبح الآن لا يصدق أى تصريح لمسئول ، ولا يتقن في أية بيانات تذاع عليه ، بعد أن استهانت الحكومة بذكائه ، وبقدرته على التمييز ، وأصبح من واجب الحكومة ان تحترم عقلية الشعب ان كانت تحرص على احترامه .

ولو كان مجلس الشعب يمارس دورا حقيقيا في الرقابة على أعمال الحكومة ، لكان قد حاسب الوزراء على تصريحاتهم غير المسئولة ، وغير المعقولة ، لكن مجلس الشعب - مع الاسف - هو مجلس الحزب الحاكم !!..

احمد طلعت

لست اصدق ان المهندس ماهر أباطة ، وزير الكهرباء والطاقة ، أدلى بالتصريح الذي نسبته اليه احدى الصحف (القومية) في الاسبوع الماضي ، والذي يقول فيه ان الدولة قد خسرت ٤٠٠ مليون دولار في عام واحد بسبب تشغيل المواطنين لاجهزة التكييف !!..

وكانت الصحيفة (القومية) قد نشرت - في صفحتها الاولى - ان المهندس ماهر أباطة قد صرح بأنه ((تم تركيب ١٥٠ ألف جهاز تكييف خلال العام الماضي فقط ، وأن متوسط قوة كل جهاز ٢ حصان تحتاج الى كهرباء قدرتها ٢٠٠ ألف كيلو وات ، أى ما يساوى محطة توليد كهرباء حرارية قدرتها حوالى ٣٠٠ ألف كيلو وات ، تبلغ تكلفة المحطة ١٥٠ مليون دولار لشبكات توزيع الطاقة المنتجة من المحطة ، بالإضافة الى ان تشغيل المحطة حوالى ٦ آلاف ساعة سنويا يحتاج ١/٤ مليون طن بترول يصل ثمنها الى حوالى ١٠٠ مليون دولار ، بذلك تصل تكاليف تشغيل هذه الاجهزة الى ٤٠٠ مليون دولار تتحملها الدولة (دون أى عائد) !!..

وإذا كان وزير مسئول قد أدلى حقيقة بهذا التصريح ، فانها تكون كارثة ان يسخر احد وزراء الحزب الحاكم من عقلية الشعب الى هذا الحد ، وأن تشاركه الجريدة (القومية) في هذه السقطة الخطيرة !!.. ولاننا لا نريد ان نكذب الصحف (القومية) - كما تفعل معنا - فاننا سوف نصدقها ونقول لها ، وللمهندس ماهر أباطة ، ان كل مواطن في مصر - ومهما كان نصيبه من التعليم - يعرف الحقائق التالية :

● ان التزام المواطن بدفع الضرائب يقابل حقه في أن توفر له الدولة كافة المرافق والخدمات ، وفي مقدمتها التيار الكهربائي ، فلا فضل للمواطن اذا دفع الضرائب ، ولا خسارة على الدولة اذا قامت ببناء محطات الكهرباء !!..

● أن كل جهاز تكييف يشتريه المواطن تفرض عليه الحكومة رسوما جمركية اذا كان مستوردا ، ورسوم انتاج اذا كان من الانتاج المحلى ، وتذهب هذه الحصيلة الى خزانة الدولة لتمويل الاستثمارات ومنها بناء محطات توليد الكهرباء !!..

● ان رسوم استهلاك التيار الكهربائي - التى يدفعها المواطن - المفروض انها مقابل تكلفة انتاج هذا التيار ، ومع الاخذ بالنظام الحالى للشرائح في محاسبة المستهلك ، فانه لا مجال للحديث عن دعم تقدمه